جمعية الرعاية الإسلامية
ISLAMIC CARE SOCIETY

سياسة التدقيق الداخلي

المقـــــدمـــــــة

تهدف سياسة الرقابة المالية إلى ضمان إدارة الموارد المالية لجمعية الرعاية الإسلامية بكفاءة وشفافية، مع الالتزام بالقوانين المحلية واللوائح التنظيمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية. تعزز هذه السياسة الثقة لدى المتبرعين والمستفيدين وتضمن توجيه الأموال بشكل صحيح نحو الأهداف الخيرية للجمعية.

أولاً : أهداف السياسة

- ضمان الامتثال للقوانين واللوائح المالية المعمول بها في دولة الكويت.
- تعزيز الشفافية في جميع العمليات المالية للجمعية.
- حماية أموال الجمعية من المخاطر المالية أو سوء الاستخدام.
- تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية لضمان استدامة الأنشطة والمشاريع.
- تسهيل عمليات التدقيق الداخلي والخارجي.

ثانياً : المبادي الأساسية

- **الشفافية:** الإفصاح عن جميع العمليات المالية وضمان وضوح التقارير المالية.
- **المسؤولية:** الالتزام بالممارسات المالية المسؤولة والحرص على حماية موارد الجمعية.
- **الامتثال:** التقيد بجميع القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بالإدارة المالية.
- **المساءلة:** تحميل كل فرد مسؤول عن الأموال الموكلة إليه أو العمليات المالية.

ثالثاً : المحاور الرئيسية لسياسة الرقابة المالية

1 - الميزانية والتخطيط المالي:

- إعداد ميزانية سنوية شاملة تحدد جميع الإيرادات والمصروفات المتوقعة.
- مراجعة واعتماد الميزانية من قبل مجلس الإدارة قبل البدء بتنفيذها.
- مراقبة الالتزام بالميزانية وتوثيق أي تعديلات عليها.

2 - الإيرادات:

- توثيق جميع مصادر الدخل بدقة، بما في ذلك التبرعات، والمنح، والعوائد الوقفية.
- إنشاء سجلات واضحة لكل متبرع ومبلغ التبرع والغرض المخصص له.
- إصدار إيصالات رسمية لجميع التبرعات وتسجيلها في النظام المالي.

3 - المصروفات :

- وضع آليات صارمة لضمان أن جميع المصروفات تمت وفقًا للميزانية المعتمدة.
- الموافقة المسبقة على المصروفات الكبيرة من قبل المدير المالي أو مجلس الإدارة.
- الاحتفاظ بجميع الفواتير والإيصالات لدعم كل عملية صرف.

4 - إدارة الإنفاق بكفاءة :

- ضبط المصاريف الإدارية بما يضمن توجيه أغلب الموارد إلى الأنشطة الخيرية.
- تطبيق ممارسات المشتريات المستدامة التي تراعي الجودة والتكلفة.

5 - إدارة النقد والحسابات البنكية:

- الاحتفاظ بأموال الجمعية في حسابات بنكية معتمدة بأسماء الجمعية فقط.
- وضع حدود لصلاحيات السحب والإيداع وفقًا للسياسات الداخلية.
- إجراء تسويات مصرفية شهرية ومراجعتها للتأكد من تطابق السجلات.

6 - التدقيق المالي :

- تعيين مدقق داخلي مستقل عن امين الصندوق ومجلس الإدارة واللجان الفرعية للتحقق من صحة العمليات المالية بشكل دوري.
- التعاون مع مدققين خارجيين لإجراء مراجعات سنوية شاملة.
- معالجة أي ملاحظات أو توصيات ناتجة عن عمليات التدقيق بسرعة وفعالية..

7 - إدارة المخاطر المالية:

- تحديد وتحليل المخاطر المالية المحتملة ووضع خطط لتقليلها.

- التأمين على الأصول المالية المهمة.
- مراجعة السياسات المالية دورياً لضمان ملاءمتها للتغيرات.

■ رابعاً : الإجراءات العملية للرقابة المالية

1 - التوقيعات والإجراءات المالية:

- تحديد صلاحيات التوقيع المالي بحيث تشمل توقيعين على الأقل للموافقات الكبرى.
- إعداد دليل إجراءات مالية مفصل لتحديد خطوات الموافقة والتنفيذ.

2 - الفصل بين المسؤوليات :

- عدم السماح للشخص نفسه بالتحكم الكامل في دورة مالية كاملة (مثال: الفصل بين من يوافق على الصرف ومن ينفذ الدفع).

3 - التوثيق وحفظ السجلات :

- الاحتفاظ بجميع المستندات المالية لمدة لا تقل عن 10 سنوات.
- ضمان تسجيل كل معاملة في النظام المحاسبي بدقة وفي الوقت المناسب.

4 - إعداد التقارير المالية:

- إعداد تقارير مالية شهرية وربع سنوية وسنوية لعرضها على مجلس الإدارة.
- توفير تقارير دورية للجهات الرقابية حسب متطلبات وزارة الشؤون الاجتماعية.

■ خامساً : الرقابة الداخلية

- المراجعة الدورية: إجراء مراجعات داخلية دورية لجميع العمليات المالية للتأكد من الالتزام بالسياسات.
- الإبلاغ عن المخالفات: وضع آلية سرية للإبلاغ عن أي مخالفات مالية أو اشتباه بسوء استخدام.

- المساءلة: التحقيق في أي تجاوزات مالية واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

سادساً : المراجعة والتطوير

- مراجعة هذه السياسة سنويًا لضمان توافقها مع التغيرات في القوانين أو احتياجات الجمعية.
- تحديث السياسة بناءً على نتائج التدقيق أو التوصيات الواردة من الجهات الرقابية أو مجلس الإدارة.

سابعاً : الالتزام والمسؤوليات

1 – مجلس الإدارة

- الإشراف على تنفيذ هذه السياسة وضمان الامتثال لها.
- الموافقة على التقارير المالية والخطط السنوية.

2 – الإدارة المالية :

- تنفيذ جميع العمليات المالية وفقًا للسياسات والإجراءات المحددة.
- إعداد التقارير المالية الدورية ومتابعة أي مخالفات.
- الالتزام بتقديم المعلومات التي يحتاج لها موظفين اللجان المعنين بالعمل لتنفيذ المهام الموكلين بها .

3 – الموظفين والمتطوعين :

- الالتزام بجميع التعليمات المالية المعتمدة.
- التعاون مع التدقيق الداخلي والخارجي وتوفير المعلومات المطلوبة.

الخاتمة

تؤكد جمعية الرعاية الإسلامية من خلال سياسة الرقابة المالية التزامها التام بالشفافية والمسؤولية في إدارة الموارد المالية، بما يعزز ثقة المتبرعين والمجتمع ويضمن تحقيق أهداف الجمعية الخيرية في خدمة المجتمع الكويتي .